



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 11/348

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للتشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٤ سبتمبر ٢٠١١

## بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي

في اجتماعها الرابع والعشرين:

العمل الجماعي من أجل التعافي العالمي

برئاسة معالي ثارمان شانموغارانتام، نائب رئيس وزراء سنغافورة

ووزير المالية

\*\*\*\*\*

دخل الاقتصاد العالمي مرحلة خطيرة تستدعي من البلدان الأعضاء والصندوق على السواء توخي اليقظة بصفة استثنائية والتنسيق فيما بينها والتأهب لاتخاذ خطوات جريئة. وإننا نشعر بالارتياح لعزم زملائنا في منطقة اليورو على اتخاذ ما يلزم من تدابير لحل أزمة منطقة اليورو. ونرحب بإبداء الصندوق استعداداه لدعم هذه الجهود بقوة في إطار الدور الذي يضطلع به على الصعيد العالمي.

\*\*\*\*\*

لقد اتفقتنا اليوم على اتخاذ إجراءات حاسمة بغية التصدي للمخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي، ومنها مخاطر الديون السيادية وهشاشة النظام المالي واستمرار ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة. وعلى الرغم من أن ظروفنا مختلفة، فإن اقتصاداتنا ونظمتنا المالية مترابطة ترابطا وثيقا. ومن ثم سنتخذ إجراءات جماعية لاستعادة الثقة والاستقرار المالي وإنعاش النمو الاقتصادي.

وتضطلع الاقتصادات المتقدمة بدور في صميم الجهود الرامية إلى إيجاد حل فعال للتخلص من الضغوط العالمية الراهنة. وتتمثل الاستراتيجية في استعادة الموارد العامة إلى مسار قابل للاستمرار مع ضمان استمرار التعافي الاقتصادي. ومع مراعاة اختلاف الظروف القطرية، سوف تقوم الاقتصادات المتقدمة باعتماد سياسات لبناء الثقة ودعم النمو، وتنفيذ تدابير محددة وواضحة وموثوقة لضبط أوضاع المالية العامة. وسوف تتخذ بلدان منطقة اليورو ما يلزم من تدابير لحل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ككل وفي الدول الأعضاء. وسوف ينطوي ذلك على تنفيذ قرار

٢١ يوليو الذي اتخذته قادة منطقة اليورو ويقضي بزيادة المرونة في استخدام "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي"، مما يعظم من تأثيره، وتحسين إدارة الأزمات ونظام الحوكمة في منطقة اليورو. وسوف تعمل الاقتصادات المتقدمة على ضمان احتفاظ البنوك بمراكز رأسمالية قوية وحصولها على التمويل الكافي؛ والحفاظ على موقف السياسات النقدية التيسيرية طالما أنه يتفق واستقرار الأسعار، مع مراعاة انتقال التداعيات على المستوى الدولي؛ وإنعاش أسواق الإسكان الضعيفة ومعالجة الخلل في الميزانيات العمومية للأسر؛ فضلا على إجراء إصلاحات هيكلية لزيادة الفرص الوظيفية وتعزيز إمكانات النمو في اقتصاداتها على المدى المتوسط.

وفيما يتعلق باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي اتسمت بالاستقرار والنمو الملحوظين، فإن لها كذلك دور رئيسي في التحرك العالمي الفعال. وهنا تتمثل الاستراتيجية في ضبط السياسات الاقتصادية الكلية، حسب اللزوم، لإعادة بناء مصدات السياسة الواقية واحتواء النشاط الاقتصادي المحموم وتعزيز قدرتنا على الصمود في مواجهة التدفقات الرأسمالية المتقلبة. وسوف تواصل الاقتصادات ذات الفوائض تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الطلب المحلي، بدعم من الجهود المستمرة التي تؤدي إلى زيادة مرونة أسعار الصرف، ومن ثم الإسهام في الطلب العالمي وإعادة توازن النمو. وتشجيع النمو الشامل للجميع وإنشاء فرص العمل هما من أولوياتنا جميعا.

ونؤكد مجددا أهمية جدول أعمال إصلاح القطاع المالي وإننا ملتزمون بتنفيذه بالكامل وفي الوقت المناسب. سوف نواصل جهودنا المنسقة لتعزيز التنظيم في المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي، وإنشاء آليات لتسوية أوضاع المؤسسات المالية المتعثرة بشكل منظم على المستوى المحلي وعبر للحدود، ومعالجة المخاطر التي تفرضها نظم الظل المصرفية.

وندعو الصندوق إلى القيام بدور رئيسي في المساهمة في إيجاد حل منظم للأزمة الراهنة ومنع وقوع الأزمات المستقبلية. ونرحب بالتقرير الموحد عن الرقابة متعددة الأطراف كأداة مهمة لتركيز مناقشاتنا على أهم المخاطر وقضايا السياسات. ونرحب بالتوجيهات الواردة في خطة عمل المدير العام. وعلى وجه التحديد، نشجع الصندوق على التركيز على الأولويات التالية ورفع تقرير بشأنها إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعنا القادم:

- وضع إطار رقابي أكثر تكاملا وفعالية وعدالة بحيث يرصد بدقة المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي، مستندا إلى "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات" وتقارير التداعيات الصادرة عن الصندوق؛
- والتقييم المبكر لأدوات التمويل الحالية وتحسينات شبكة الأمان المالي العالمية؛
- ومراجعة مدى كفاية موارد الصندوق لتلبية الاحتياجات المتغيرة في بيئة متقلبة؛
- وتأمين القدر الكافي من التمويل والمشورة على مستوى السياسة لمساندة البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك التصدي لتقلب أسعار الغذاء والوقود؛
- وبذل مزيد من الجهود في وضع منهج شامل ومرن ومتوازن لإدارة التدفقات الرأسمالية استنادا إلى التجارب القطرية؛

إن إصلاح نظام الحوكمة يمثل عاملاً حيوياً لضمان مشروعية الصندوق وفعاليتته. وسوف نكثف جهودنا للوفاء بالهدف المتوخى في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢ والتمثل في دخول إصلاحات ٢٠١٠ المعنية بنظام الحصص والحوكمة حيز التنفيذ. وندعو الصندوق إلى الانتهاء من إجراء مراجعة شاملة لصيغة حصص العضوية بحلول شهر يناير ٢٠١٣ وعرض تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد في موعد اجتماعنا القادم. ونؤكد مجدداً التزامنا باستكمال "المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول يناير ٢٠١٤. ونتطلع إلى تعزيز دور اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية كمحفل رئيسي للتعاون الاقتصادي والمالي العالمي.

ونتوجه بالشكر إلى السيد ستراوس-كان والسيد ليبسكي على ما قدماه من خدمات جليلة في قيادة الصندوق خلال أوقات عصيبة. ونرحب كل الترحيب بالسيدة لاغارد والسيدة لبيتون والسيدة شفيق والسيد زو. وسوف يعقد اجتماعنا القادم في العاصمة واشنطن بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٢.

بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في  
اجتماعها الرابع والعشرين

٢٤ سبتمبر / أيلول ٢٠١١، واشنطن العاصمة

الحضور

رئيس اللجنة

ثارمان شانموغاراتنام

مدير عام صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد

الأعضاء

إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية

عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة

جون أزومي، وزير المالية، اليابان

فرانسوا باروا، وزير الاقتصاد والمالية والصناعة، فرنسا

نيلز برنستاين، محافظ ورئيس مجلس المحافظين، بنك الدانمرك الوطني، الدانمرك

هوزيه دي غريغوريو، رئيس البنك المركزي، شيلي

يان كيس دي ياغر، وزير المالية، هولندا

جيمس ماكل فلهيرتي، وزير المالية، كندا

تيموثي غايثنر، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية

ألكسي كودرين، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، الاتحاد الروسي

محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي

غويدو مانتينغا، وزير المالية، البرازيل

براناتب موخرجي، وزير المالية، الهند

ماغلوار نغامبيا، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة والسياحة، غابون

نغوزي أوكونجو-إيويلا ، وزير تنسيق الشؤون الاقتصادية ووزير المالية، نيجيريا

جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة

ديدييه رايندرز، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بلجيكا

إيلينا سالغادو، النائبة الثانية لرئيس الوزراء ووزيرة الاقتصاد والمالية، إسبانيا

فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا

واين سوان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخزانة، أستراليا

براسارن ترايراتفوراكول، محافظ بنك تايلند المركزي

جوليو تريمونتي، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا

إيفلين فيدمير-سشلومبف، وزيرة المالية الاتحادية، سويسرا

تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني

## المراقبون

أحمد بن محمد آل خليفة، رئيس لجنة التنمية المشتركة

هايما كاروانا، المدير العام، بنك التسويات الدولية

هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

ماريو دراغي، رئيس مجلس الاستقرار المالي

هاينز فلاسبيك، رئيس قسم العولمة واستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

إنجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

باسكال لامي، مدير عام منظمة التجارة العالمية

حسن قبازرد، رئيس قسم البحوث، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

خوان سومافيا، مدير عام منظمة العمل الدولية

أولي رين، المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية، المفوضية الأوروبية

جون كلود تريشييه، رئيس البنك المركزي الأوروبي

روبرت زيليك، رئيس مجموعة البنك الدولي